

## قانون عدد 51 لسنة 1993 مؤرخ في 3 ماي 1993 يتعلّق بمصالح الموفق الإداري

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه،

الفصل الأول : أحدثت مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أطلق عليها اسم « مصالح الموفق الإداري » مقرّها بتونس العاصمة ويديرها الموفق الإداري الذي يتم تعيينه بأمر.

الفصل 2 : الموفق الإداري مكلف في حدود شروط تضبط بأمر بالنظر في الشكاوى الفردية الصادرة عن الأشخاص الماديين و المتعلقة بالمسائل الإدارية التي تخصهم والتي ترجع بالنظر لمصالح الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية وغيرها من الهياكل المكلفة بمهمة تسيير مرفق عمومي.

وينظر كذلك في الشكاوى الصادرة عن الذات المعنوية المتعلقة بالمسائل الإدارية التي تخصها على أن تقدّم الشكوى من طرف شخص مادي له مصلحة مباشرة.

الفصل 3 : يضبط التنظيم الإداري و المالي لمصالح الموفق الإداري وطرق عمل الموفق الإداري بأمر.

الفصل 4 : تكون ميزانية مصالح الموفق الإداري ملحقة ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة وتكون تابعة لميزانية رئاسة الجمهورية. و الموفق الإداري هو الأمر بالصرف وله أن يفوض إمضاءه.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.